Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No. 1 January 2026, pp. ٣٠٢-٢٨٧--

https://doi.org/10.3١١٨٥/lark. ٤٩٤١

mawqif rukn aldiyn aljirjanii man eulama' almadrasat albasariat fi kitabih almabahith alearabia

Majid Jamil Jaber. D.Muhammad Nouri Muhammad. D. Hussein
PhD student/Shiraz University/Iran1
Visiting Professor/Shiraz University2
Marashi/ Professor at Shiraz University3
bjgj156@gmail.com

Received Sep. 9, 2025 Revised Sep 13.2025 Accepted **Oct** .٧.2025 Online Jan.1, 2026

ABSTRACT

We often see him favor the Basran view based on hearsay, analogy, the strength of their argument, and what wisdom requires. He sometimes explicitly states this; for example, he supports their view (as mentioned in the previous question) that the best way to use the first action in a dispute is to use it. We also see him disagree with them on numerous issues and opinions. After explaining that the Kufian arguments are valid, but regarding permissibility, not the choice of speech, he says: "The truth is that these arguments do not apply to choice, but rather to permissibility, and there is no dispute over this. So the Basran view is better, because what the Qur'an has chosen is chosen." Al-Jurjani relied heavily on Sibawayh in matters of disagreement, and his position on him was not based on a single approach or method. Rather, he sometimes presented his own view, preferring what he had chosen, other times explaining his intentions, and a third time mentioning it to refute it..

Keywords: aljirjani, abn alhajibi, sharh alkafiati, almabahith alearabiata)

موقف ركن الدين الجرجاني (ت بعد ٧٢٠هـ) من علماء المدرسة البصرية في كتابه المباحث العربية

الباحث ماجد جميل جابر١، د. محمد نوري محمد٢، د. حسين مرعشي٣
جامعة شيراز/إيران
الأستاذ الزائر/ جامعة شيراز
الأستاذ في جامعة شيراز

الملخص

نراه كثيرا ما يرجح رأي البصريين اعتمادا على السماع والقياس وقوة حجتهم، وما تقتضيه الحكمة، فيصرح بذلك تارة؛ فينتصر لرأيهم مثلا(كما جاء في المسألة السابقة) بان الاجود في التنازع ان يعمل الفعل الاول؛ ونراه يخالفهم في مسائل جمة و يخالف آرائهم في كثير من القواعد النحوية؛ فقال بعد ان بيّن ان حجج الكوفيين قائمة ولكن في الجواز لا اختيار الكلام وقوله :(والحق ان هذه الحجج لا تدخل على الاختيار بل على الجواز ولا نزاع فيه فاذا قول البصريين اجود لان ما اختاره القرآن فهو مختار) وقد اعتمد الجرجاني على سيبويه اعتمادا كبيرا في مسائل الاختلافات، لكن لم يكن موقف الجرجاني منه على نهج واحد أو طريقة واحدة بل تارة يأتي بكلامه مرجحًا ما اختاره، وأخرى يأتي به ليبين عن مراده، وثالثة يذكره ليرده.

الكلمات المفتاحية: الجرجاني، ابن الحاجب، شرح الكافية، المباحث العربية)

.

توطئة

تناول هذا البحث موضوع الخلافات النحوية عند ركن الدين الجرجاني الحلي (كان حيًا سنة ٧٣٠هـ) في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية.

كانت نشأة العلوم العربية أثرًا من آثار الإسلام، فلم يُعرف عن العرب قبل الإسلام جهدٌ يُذكر في دراستهم لغتهم ، فظهر علم النحو ليَضعَ القواعد التي تصونُ المتكلمَ عن الخطأ في الإعراب الذي كانَ قد بدأ ظهورُهُ بانتشار الإسلام بين شعوبٍ غير عربية ، كما ظهرت جهودُ علماء اللغة في تقييد ألفاظ العربية وضبط شكلها وتحديد معانيها ، غير أنَّ ظهور اللحن في العربية وخوف أولي الأمر على القرآن منه لم يكن وحدهُ الذي دعاهم إلى وضع العلوم العربية ، بل دعتهم إلى ذلك دواعٍ كثيرةٌ ، فقد توافرت لديهم الرغبةُ الشديدة في فَهْم القرآن الكريم وتعرف أسرارِهِ ، ووُجدت لدى المسلمين من غير العرب حاجةٌ ملحةٌ إلى تعلم العربية والتعبد بكتابها الخالد ، كما أنَّ العربية قد بدأت تحتك بلغات أُخرى وتدخل في صراع معها تُؤَثِّرُ فيها وتتأثرُ بها ، وبدأ العرب حينئذٍ ينظرون إلى لغتهم نظرةَ المتأمِّل الباحث ، ومن هنا يمكننا أن نقول إنَّ نشأة العلوم العربية كانت أثرًا من آثار نُضج العقلية العربية.(ضيف، د.ت:١١-١٢).

وقد اعتمد علماءُ العربية حين وضعوا قواعدها وألفوا معجَمها على القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب الموثوق بعربيتهم ، وقد التزموا في ذلك مبادئَ صارمةً وبذلوا جهودًا كبيرة في أخذها من أفواه العرب الخُلَّص ، ويبدو لنا أنَّ دراسةَ لغتنا تمت وفْق فقرات متدرجة تسلِمُ كلَّ فقرة إلى أخرى تليها ، ونحن لا ننفي مسألة التأثر والتأثير بين لغات العالم ، فالثقافات تتلاحم فيما بينها ولا يوجد في الدنيا مَن يستطيع أن يقول إنَّ اللغات لا تؤثر بعضها في بعض ، لكن القول بأنَّ أصول النحو العربي أخذت من أصول غير عربية كالهندية وغيرها قول غير مقبول لأسباب كثيرة ليس هذا موضع ذكرها.

ولقد كتب الناسُ في العربية كثيرًا وبحثوا فيها ، ولكن لم يصل إلينا شيء من ذلك حتى جاء سيبويه فصنع للنحو ما لم يصنعْهُ أحد حتى عُدَّ بحق أستاذه الأشهر ويعد وإمامه المقدَّم ، كتابُهُ معيارَ العربية ، فهو بحق كنز من

كنوزها(الحديثي١٩٩٠: ٦٦)، وليس لنحوي قديم أو حديث يجاري كتاب سيبويه أو يُدانيه كما شهد بذلك الأقدمون من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين. وسيبويه –رحمه الله- أخذَ علمَهُ من شيوخ شُهِدَ لهم بالبراعة والتفوقِ في مختلف العلوم ، لكننا لا نبالغ إذا قلنا إنَّ سيبويهِ أخذَ أغلبَ علمَهُ من الخليل بن أحمد الفراهيدي (الحديثي١٩٩٠: ٦٦_٦٧).

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أنَّ علم العروض لا يستطيع أحدٌ أن يقول إنَّ الخليل أخذهُ من علماء الهند أو الفرس أو غيرهم ، وإن ذهب الدكتور محمود السَعران إلى احتمال أن يكون الخليل قد تأثَّر بما لدى الهنود من علم مشابه لهذا العلم مع العلم أنه يقول لا دليل عليه ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أنَّ علم العروض لا يستطيع أحدٌ أن يقول إنَّ الخليل أخذهُ من علماء الهند أو الفرس أو غيرهم ، وإن ذهب الدكتور محمود السَعران إلى احتمال أن يكون الخليل قد تأثَّر بما لدى الهنود من علم مشابه لهذا العلم مع العلم أنه يقول لا دليل عليه (السعران١٩٩٩: ٨١). والفكر النحوي العربي يستند إلى عدَّة أعمدة رئيسية ، أولها أصول النحو العربي وهي: <<أدلة النحو التي تفرعت منها فروعُهُ وفصولُهُ كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيلُه >>(ابن الانباري١٩٧٠: ٨٠)،و(السيوطي د.ت :٢١)،و(الشاوي٣٥:١٩٩٠)

وقد يلتقي مع جزئيات أصول النحو العربي ، وفي قضاياهما شيء من وحدة النظر في بعض المراحل ، ممّا يساعد على الخلط بين هذين الاصطلاحين ، ويسلم -آخر الأمر- إلى كثير من الأحكام التي تتسم بالخطأ والتسرع ، فعلم أصول النحو يُعد مصطلحًا قديمًا ، له دلالة تختلف اختلافًا بعيدًا عمّا يُقصد باصطلاح (أصول التفكير النحوي) ، فإنَّ هذا الاصطلاح يُقصد به قراءة الاسس الرئيسة العامة التي سار عليها الاستقراء النحوي ، والتي أثرت في إنتاج العلماء وفكرهم على السواء ، وهذه الاسس العامة قديمة جدًا في الاستقراء النحوي حتى إنَّهُ من الممكن أن تُردَّ إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي ، أي إلى أواخر القرن الأوَّل وأوائل القرن الثاني (ابو المكارم،١٩٧٣: ٣-٤).

ويذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى أنَّ دارس أصول التفكير النحوي يتحتم عليه الأخذ بنظر الحسبان حقيقتين عظيمتي الأهمية ، الأولى أن دراسة أصول التفكير النحوي تتضمن بالضرورة تقنين النحاة لهذه الأصول ، والثانية أنَّ كل الإنتاج النحوي يستعان به في هذا الدرس دون أن تحكم الدارس الأحكام الشائعة في

علم أصول النحو ، ويرى أن في كثير من كتب قواعد النحو تلك الأحكام التي تستمد من الثقافة الذاتية للنحاة من غير سند يرتكز على أساس من التحليل العلمي للتراث الموضوعي(أبو المكارم ١٩٧٣: ٦).

غير أن أصول النحو العربي هي العمود الأول للفكر النحوي العربي ؛ لأنَّ الموقف من المسموع من كلام العرب جاهليه وإسلاميه ، بدويّه وحضريّه ، وكذلك الموقف من القراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ولغات العرب ، والنظر في أدلّة النحو كالسماع والقياس واستصحاب الحال ، كل ذلك يكوّن موقفًا فكريًّا ممّا جعل النحاة العرب ينقسمون إلى مذاهب ومدارس ، ومما ميّز النحاة بعضهم من بعض في آرائهم المبثوثة في كتب النحو.

والعمود الثاني من أعمدة الفكر النحوي هو العامل والعلة ، أمَّا العوامل فقد عني النحاة بها عنايةً كبيرةً سواء أكانت لفظيةً أم معنوية ، وقد أدركوا أنَّ لبعض الألفاظ تأثيرًا في غيرها من حيث الإعراب.

والعوامل عندهم نوعان ، عوامل لفظية وعوامل معنوية ، وقسموا العوامل اللفظية إلى ثلاثة أقسام: أفعال وأسماء وحروف.

أما العوامل المعنوية فأبرزها الابتداء ورافع الفعل المضارع والعامل المعنوي الثالث في الحال(الحلواني ١٩٧٩: ١٧١-١٧٢) .

ومن مرتكزات التفكير النحوي التعليل ، والناظر في تراث النحويين يلمس شغفهم واهتمامهم به ، فقلما يتركون حكمًا دون تعليل ، وقد تأتي لأجل تعليم الناشئة على الأغلب ، ولهذا أصبحت رديفًا للحكم النحوي عند كثير منهم لا تفارقه (الزجاجي ١٩٧٩: ٦٤).

المبحث الاول

الجرجاني والمدرسة البصرية

توطئة:

بيّنا سابقا (موقفه من النحويين السابقين نراه يخالف النحويين السابقين جميعا، ويختار لنفسه رأيا لم يسبق اليه؛ فيرد على النحاة قولهم ، وينتخب لنفسه رأيا اخر، وهو في ذلك كله متفرد بقوله غير تابع فيه لاحد او متحيز لفئة)

(الجرجاني،٢٠٢٤: مقدمة الجرجاني٦٧)، و إنَّ الخلاف النحوي متشعبٌ ويتسم بالصعوبةِ ، ولـهُ مكانـة واسعة فـي الدرس النحوي، وهو قائم بين النُّحاة منذُ ظهور النحو، بدأ بسيطًا ثمَّ أخذ بـالتطور والنمو مـع تطـور النحـو، ونموّه حتى وصل أوج درجته في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، فقد توسع الخـلاف بين المدرستين: مدرسـة البصـرة ومدرسة الكوفة، ونـرى الجرجـاني مرة يخـالف البصـريين اعتمـادا علـى السماع والقيـاس، ومـرة ينتصـر للكـوفيين مطلقا ويبيين أنهم أقرب للحق فـي رأيهم من البصـريين(نفس المصـدر، مقدمـة الجرجـاني ٦٦). وسنتناول مخالفة الجرجاني لسيبويهِ وغيره من النحاة.

المسائل التي خالف الجرجاني فيها البصريين:

نراه كثيرا ما يرجح رأي البصريين اعتمادا على السماع والقياس وقوة حجتهم، ومـا تقتضـيه الحكمـة، فيصـرح بذلك تارة؛ فينتصر لرأيهم مثلا((كما جاء في المسائلة السابقة)) بأن الأجود في التنازع أن يعمل الفعل الاول؛ فقال بعد ان بين ان حجج الكوفيين قائمة ولكن في الجواز لا اختيار الكلام :(والحق ان هذه الحجج لا تدخل على الاختيار بل على الجواز ولا نزاع فيه فاذا قول البصريين اجود لان ما اختاره القرآن فهو مختار) (الجرجاني٢٠٢٤: المقدمة ٦٦)

ولكن ما نراه في خلافه من البصريين كثيرًا ؛ لأنه لا ينتمي الى مذهب ولا الى مدرسة فيميل الى الدليل وما يراه حقًـــا وصـــحيحًا وهـــذا مثـــال لقولنـــا: (اولـــى الجرجـــاني كـــلام أميـــر المـــؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) عناية خاصة في الاستشهاد به، ومن ذلك أنه يعتمد عليه كثيرا في الاحتجاج في القاعدة النحوية يكثر من الاستشهاد بكلامه؛ بل ينعى في بعض المواضع على البصريين مثلا انهم منعوا اضافة الموصوف الى صفته والعكس **وانتصر** فيها لقول الكوفيين؛ ثم ختم كلامه بقوله: (ثم العجب من البصريين كيف منعوا هذه الاضافة وهي أكثر من ان تحصى وكذا بالعكس، وخصوصا في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وقد أورد من الفاظ وخطبه ورسائله (عليه السلام) المبثوثة في (نهج المبالغة) (الجرجاني٢٠٢٤: المقدمة ٥٣)

المسألة الاولى: اعراب المضارع بالأصالة:

بلغ الجرجاني من الاعتناء بهذه المسألة ان افرد لها رسالة أقامها ابتداء على الانتصار لراي الكوفيين، فيها والذي انتحله، واقام عليه الحجج والدلائل العقلية والتركيبية؛ فقال في مقدمة الكلام عليها في كتابة المباحث هذا ما

نصه (ذهب الكوفيون الى أن اعرابه بأصالة كالاسم، وذهب البصريون الى انه بمضارعة الاسم. والذي اخترته في(البديع وشرحه) هو الاول ، ولي فيه مسالة مفردة نذكر هنا حاصلها) وقد يسر الله لنا والحقنا هذه الرسالة بكتابه هنا، وقد اقامها على مقدمات عامة ومقامين الكلام على انتصار الكوفيين فيها فلتنظر بتماميها اخر الكتاب، وسياتي الكلام عليها اجمالا في اخر الدراسة ان شاء الله. (الجرجاني٢٠٢٤: مقدمة الجرجاني٦٧)

ان اعراب المضارع بالأصالة وليس المضارعة والمشابهة كما نحى البصريون؛ فقال: (ذهب الكوفيون الى ان اعرابه بأصالة كالاسم، وذهب البصريون الى انه بمضارعة الاسم) فخالف المدرسة البصرية وانتصر للمدرسة الكوفية في هذه الرسالة وننقل بعض ما تحدث عن خلافيه للبصريين(ابي حيان، د- ت: ١٢٢/١)

وأمّا المقام الثاني: وهو أَنَّ المضارع معرب بالأصالة لا بالنسبة فنقول: ماهيّة المصدر إمّا أن تحكم عليها بأنّها اتّصفت بالوجود في الحال أو لا؛ فالأوّل هو بمدلول الفعل الماضي بالوضع ولم يعرب لعدم المقتضي للإعراب وهو نوادر المعاني، والثاني وهو ماهيّة المصدر التي لم يحكم عليها باتّصافها بالوجود في الحال هو مدلول الفعل المضارع بالوضع (الجرجاني: ٢٠٢٤، ١٠٣٨). وأُعرب لاحتماله معاني لم يقتضها الوضع:

الأوّل: في وجود المصدر في الاستقبال الَّذي معه حكم.

الثاني: عدم المصدر في الحال الَّذي معه حكم.

الثالث: الوجود أو العدم بالنسبة إلى الاستقبال مجرّدين عن الحكم، وهو أربعة أقسام:

الأوّل: أن يكون مرجوّ الوجود.

الثاني: أن لا يكون مرجوّ الوجود.

الثالث: أن يكون مطلوب الوجود.

الرابع: أن يكون مطلوب العدم. (المصدر نفسه: ١٠٣٩).

وهذه معان ستّة تحدثها عوامل المضارع ويدلّ عليها إعرابه؛ أمّا الأوّل فيدلّ عليه رفع المضارع نحو؛ زيد يفعل، فإنَّ ماهيّة المصدر التي لم يحكم عليها باتّصافها بالوجود التي هي مدلول المضارع بالوضع لا يقتضي وجودها في الاستقبال فلابدَّ من شيء يدلّ إذا أُريد وهو الرفع.

فقال الجرجاني إن قلت: هو مستفاد من الإسناد فلا حاجة إلى وضع الرفع.

قلتُ: كذلك فاعليّة الاسم مستفاد من الإسناد فلا حاجة إلى رفعه، فجوابك في الاسم هو جوابنا في المضارع.) (الجرجاني: المصدر نفسه١٠٤٤). يبدو ان الرسالة أظهرت صحةِ حجةِ الكوفيين الى ان اعرابه بأصالة كالاسم؛ فخالف البصريين وانتصر للكوفيين، ويظهر ان الجرجاني لا يتعصب لمذهب دون مذهب آخر، وانما يقف مع الحق ما دام ثبت عنده بدليل وحكمة .

المسألة الثانية: ربَّ

اختلف البصريون والكوفيون في (ربّ) فقال الكوفيّون والأخفش إنّها اسم لأنّها نقيضة ((كم))، وهو اسم لأنّها تقع مبتدأ(المرادي١٩٩٢: ٤٣٩) نحو قوله :

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عارًا عليك وربّ قتلٍ عارٌ

(البغدادي ١٩٩٧: ٥٧٧/٩)

وقال البصريّون: إنّها حرف جرّ وضعت لإنشاء التقليل، كما أَن ((كم)) وضعت لإنشاء التنكير، وإنَّما حكموا بجرّ فيها مع أَنَّ نقيضها اسم ؛ لأنّها لم تنجرّ بحرف الجرّ أَصلًا .

لا يقال: ((بربّ رجل)) ولا ((غلام ربّ رجلٍ)) كما يقال: ((بكم رجل مررت وغلام كم رجل أنت)) (ابن الاثير ٢٠٠٠: ٢٤٨/١).

المبحث الثاني: من خالفهم من البصريين:

أ. خلافه مع سيبويه:

اعتمد عليه المصنف اعتمادا كبيرا، ولم يكن موقف المصنف منه على نهج واحد أو طريقة واحدة بل تارة يأتي بكلامه مرجحًا ما اختاره، وأخرى يأتي به ليبيين عن مراده، **وثالثة يذكره ليرده.** وقد بلغ جملة ما في كتابه هذا من آراء سيبويه **مئة وستة وستين رأيًا**، وهو عدد ضخم، لم يلحق به أحد غيره في كتابه هنا، ولا يفوقه الا ابن الحاجب صاحب المتن نفسه!(المصدر نفسه٤٤) ومن هذه الخلافات ما يأتي:

المسألة الاولى: أفعال القلوب:

١- : **أَنَّ** [مِن] (وهي زيادة لاستقامة السياق) خواص أفعال القلوب جواز دخول ((**أنّ**)) مفتوحة الهمزة على مفعولها نحو: ((علمت أَنَّ زيدًا قائمٌ))، بخلاف باب ((أعطيت)) (الجرجاني ٢٠٢٤: ٧٩٦) واختلفوا **فزعم سيبويه** ((

أَنَّ ﴾ ومعمولها في تقدير اسم واحد هو واقع موقع المفعولين ولا حاجة له إلى مفعول آخر(سيبويه واخرون، ٢٠٠٦: ٢٣٨/٤)، **واختاره الأسترآبادي**. **وقال الأخفش**: إنّ المفعول الثاني محذوف كما حذف عامل الظروف الواقعة خبر المبتدأ فعلمت أَنَّ زيدًا قائم تقديره علمت قيام زيد حاصلًا (العكبري واخرون ١٩٩٥: ٢٥٣/٢)، ومالَ الجرجاني الى قول الاخفش فقال: وهو اختياري لأنَّ ﴿أن ﴾ في الجملة الإسميّة كأنّ في الجملة الفعليّة وقد جاء فيها نحو: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّة ﴾(البقرة ٢١٤) وقوله: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا ﴾ (العنكبوت ٤) ، وقوله: ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾(المائدة ٧١)، بنصب (يكون) وأن مع الفعل في هذه الآيات في تقدير المصدر وهو المفعول الأوّل، والمفعول الثاني محذوف كما قاله الأخفش، وإن قال **سيبويه** هنا ما قاله في أنّ المشدّدة واحتجّ بأنَّ الأصل عدم التقدير. **فردّ الجرجاني قائلا**: الأصل أن يكون الباب على وتيرة واحدة في نصب باب ﴿**علمت**﴾ المفعولين والحذف والتقدير من محاسن الكلام. و**قال الأستراباذي**: لو كان المفعول الثاني مقدّرًا لوجب أن يسدّ مسدّه أمرٌ آخر كخبر المبتدأ بعد ﴿ لولا﴾ (الاستراباذي واخرون د-ت: ١٧١/٤). (**وردَّ الجرجاني قول الرضي**: أنت جوّزت مثل هذا التقدير من غير سادّ مسدّ فيما بعد ﴿ **إذن** ﴾ نحو: ﴿ **إذًا أكرمك** ﴾، لِمَن قال: ﴿ **أنا آتيك**﴾ أي إكرامي لك حاصل فنكرمك (الاستراباذي واخرون د - ت: ٤٠/٤) تجويزه في محلّ النزاع أيضًا. (الجرجاني٢٠٢٤: ٧٩٧) ، ومن الجدير بالذكر ان الجرجاني قد كان له رأي مال فيه الى قول الكوفيين عند اختياره قول الاخفش مخالف لسيبويه والمدرسة البصرية.

٢- أفعال كان واخواتها :

قد **عدّ** سيبويه من هذه الأفعال ﴿ كان وصار وما دام وليس ثمّ قال: وما كان بمعناهن﴾ (سيبويه، ٢٠٠٦: ٤٥/١). وعدّ أبو علي منها أحد عشر(الجرجاني ١٩٨٢: ٣٩٧/١) ، وألحقَ الزمخشري بها ﴿عاد وغدا وراح وجاء وقعد﴾ (الزمخشري ١٩٩٣: ٣٤٩) . **وبيَّن** الأسترآبادي بعد هذا الاختلاف ، فقال: الظاهر أنّها غير محصورة، ويجوز تضمين كثير من التامّة معنى الناقصة كمنا تقول : تتمّ التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامّة، و(كمل زيد عالمًا) أي صار عالمًا كاملًا، قال الله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرا ﴾ (مريم ١٧) أي صار مثل بشر(الاستراباذي واخرون د-ت: ١٨٣/٤).

واحتج المصنف قائلًا: ليت شعري ما الَّذي حمله على هذا التضمين مع إمكان إجرائها على أصلها فإنَّ عشر تمييز في المثال منقول عن الفاعل أي تتمّ عشرة كاملة ولا نسلّم جواز (كمل زيد عالمًا) ، بل يقال: (كمل علمًا) فيكون تمييزًا، (الجرجاني، ٢٠٢٤: ٨٠١).

وإن سلم جوازه فهو بالحال أشبه من التضمين، والآية كما تحتمل ما ذكره تحتمل أيضًا أن يكون مضمّنًا معنى ماثلَ أي ماثلَ بشرًا فيكون مفعولًا به، ومع الاحتمال لا يثبت المدّعى. وأمّا ((ما جاءت حاجتك))، فقيل: أوّل من قاله الخوارج قالوه لابن عبّاس حين جاء إليهم رسولًا من عند عليّ عليه السلام، (الجرجاني، ١٩٨٢: ٣٩٧/١)، و(ما) استفهاميّة وأنّث الضمير التفاتًا إلى تأنيث الخبر كقولهم: (**من كانت أُمّك؟**) والمعنى أيّ شيء حاجتك، وروي (**حاجتك**) بالرفع على أنّها اسم و(**ما**) هو الخبر، **واحتج الجرجاني قائلًا** : وفي الجمع بين الروايتين نظر؛ لأنَّ (**ما**) وجميع الأسماء المتضمّنة معنى الاستفهام والشرط إمّا أن يحكم عليها بالتعريف أو لا؛ فإن كان الأوّل فلا وجه للرواية الثانية ؛ لأنّه لا يجتمع معرفتان إلّا ويجب تقديم المبتدأ، وإن كان الثاني فلا وجه للرواية الأُولى ؛ لأنّه لا يجتمع معرفة ونكرة إلا ويجب جعل المعرفة مبتدأ، وهل يتعدّى عن هذا المحل؟ **قال المصنّف**: نعم كقولهم: ((جاء البُرّ قفيزين))، ولا يحتمل أن يكون بمعنى كان الناقصة (الجرجاني ٢٠٢٤: ٨٠٢). وقال الأندلسي: ((لا يتعدّى(الجرجاني، ١٩٨٢: ١٨٣/٤) وليس بشيء)) (الأستراباذي ١٩٩٦: ٥٣٢/٢) الافعال الناقصة اذا خرجت عن اصلها خرجت عن معناها ، أي من الافعال التامة الى الافعال الناقصة والافضل بقاؤها على اصلها ، وهذا ما ذهب اليه الجرجاني مخالفا سيبويه.

٣- لن معناها نفي المستقبل مثل: لَنْ أَبْرَحَ.

عرض الجرجاني – رحمه الله -حجتين الاولى لسيبويه والثانية للخليل ؛ فردَّ حجة سيبويه بقوله: شرعَ يفصّل ما أجمله من نواصب المضارع، قال سيبويه: **(لن)** معناها نفي المستقبل، ولا فرق بينهما وبين **(لا)** إلّا أنّها تفيد تأكيد النفي بخلاف **(لا)** ، وهي عنده مفردة غير مركّبة. وقال الخليل: هي مركّبة من ((**لا**)) و((**أن**)). (سيبويه٢٠٠٦: ٥/٣) **وقال الفرّاء**: أصل **(لن ولم لا)** ، فقلبت ألفها ميمًا تارةً ونونًا أُخرى؛ (نفس المصدر: ٣٤/١). حجّة سيبويه أَنَّ معمول المنفيّ بها يتقدّم عليها نحو: عمرًا لن يضرب ، ولو كانت مركّبة لم يتقدّم ؛ إذ لا يقال: بلغني عمرًا أن يضرب زيد، وحجّة الخليل أَنَّ الشاعر إذا اضطرّ ردّها إلى أصلها كقوله:

يرجى المرء ما لا أن يلاقى ويعرض دون أقربه الخطوب

(البغدادي د. ت :٨/٤٤٠)

أي لن يلاقي. **واحتج الجرجاني فقال**: والحقّ عندي مذهب الخليل ؛ لأنَّ كلّ كلمة يمكن تركيبها وجبَ الحكم بتركيبها لئلا يلزم إثبات لغة زائدة بالاحتمال ، وذلك (**أن**) في المضارع مصدريّة ومعناها الرجاء والطمع ، فإذا ركّبت مع (**لا**) تمخضت للمصدرية وجرّدت عن معنى الرجاء، ولذلك تقدّم معمول فعلها عليها ومعناها مركّبة نفي رجاء الفعل وتأكيد النفي المستفاد منها كما قاله سيبويه؛ إنّما جاء من معنى (أن) فإنّ نفي رجاء الفعل أبلغ من نفي الفعل. (الجرجاني ٢٠٢٤: ٦٩٧-٦٩٨). وخالف حتى رايه في كتابه السرائر الذي اختار رأي سيبويه. ولا يدلّ على نفي الأبد كما قاله الزمخشري؛ لأنَّ نفي رجاء الفعل أعمّ من دوامه ولا دوامه والعام لا يستلزم الخاص والدوام في قوله تعالى: «**لَنْ تَرَانِي**» (الاعراف١٤٣) مستفاد من خارج اللفظ .(الزمخشري واخرون: د- ت ،١٠٢)

المسألة الثانية: الإضافة في نحو: (لا أَبَا لَكَ وَلَا غُلامَي لَك)

إن ((لا أبا له ولا غلامي له))، جائز تشبيهًا له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه ومن ثمّ لم يجز لا أبا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافًا لسيبويه.

قال الجرجاني:اعلم أَنَّ المثنّى والجمع السالم و الأسماء الستّة غير ذي إذا دخلت لا عليها وأتى بعده بحرف الإضافة داخلة على ما يصلح أن يكون مضافًا إليه فللعرب فيها لُغتان: الأُولى إجراؤها على القياس في عدم إعطاء الاسم حكم المضاف نحو: ((لا أب لك ولا غلامين)) و((لا حافظين لك))، وهي اللُّغة الفصحى. (الجرجاني ٢٠٢٤: ٣٤٨-٣٤٩). قال الشاعر:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميم

والثانية: إعطاؤه حكم المضاف في حذف النون وإثبات الألف في الأسماء الخمسة نحو: ((لا أبًا لك)) و((لا غلامي لك)) ((ولا حافظي لك)). **وحكمَ سيبويه** بالإضافة فيها وتبعه المتأخِّرون كالزمخشري وغيره (الزمخشري واخرون د-ت: ١٠٧) وردّ الجرجاني على سيبويه والزمخشري: وقالوا: إنّهم قصدوا بها الإضافة إلّا أَنَّهُم أقحموا اللاّم توكيد الإضافة وشبّهوها بقولهم: يا تيم تيم عدي، **وخالفهم المصنّف** ؛ لأنَّ قصد الإضافة يستلزم التعريف والتعريف يستلزم الرفع والتكرير واللازم منفيّ فالملزوم وهو قصد الإضافة كذلك : إنّهم أجروا عليها أحكام الإضافة

لمشاركتها لها في أصل المعنى فإنَّ ((لا أبا لك)) معناه لا أباك بعينه ولأجل ذلك لم يقولوا لا أبا فيها لمخالفتها لا أباها في المعنى، وإذا فصل بينهما نحو: لا ندين بها لك، ولا أب فيها لك، لم يجز اللُّغة الثانية خلافًا ليونس، أمّا على رأي سيبويه ، فظاهر إذ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأمّا على رأي المصنّف فلأنّه لا يلزم من تشبيه شيء بشيء تشبيهه بما هو أبعد منه ولعدم السماع أيضًا. (الجرجاني ٢٠٢٤: ٣٥٠) ، **وقال الجرجاني**: إذا فصل بينهما؛ نحو: ((لا يدين بها لك))، و((لا أب فيها لك))، لم يجز اللُّغة الثانية خلافًا ليونس، أمّا على رأي سيبويه ، فظاهر إذ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأمّا على رأي المصنّف فلأنّه لا يلزم من تشبيه شيء بشيء تشبيهه بما هو أبعد منه ولعدم السماع أيضًا. وخالفَ في هذا سيبويه ، لأنَّ سيبويهِ قال في باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا ، لأنَّهُ مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبلَهُ وذلك قولك: (أتاني القومُ إلا أباك ، ومررتُ بالقوم إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما قبله، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبلهُ من الكلام). (سيبويه ١٩٨٠: ٣٢٩/٢) فناصب المستثنى عند سيبويه هو ما قبل (إلا). (المبرد١٩٩٥: ٢٣٩/٤) ذكر الجرجاني سيبويهِ في مئة وستة وستين رأيًا ، ونقد بعضها، وهذا شيءٌ بديهي قد يقع بين العلماء وقد يقع بينَ مقتدٍ ومُقتدى به ، وهي مسائل قليلة إذا ما قسناها بمسائل خلاف سيبويهِ والأخفش.

ب. خلافه مع الاخفش:

المسألة الاولى: (كي)

قال ابن الحاجب: وكي مثل أسلمت كي أدخل الجنّة ومعناها السببيّة.

((اختلفوا في ((كي)) منهم من قال: انها ناصبة ، ومنهم من ذهب الى انها جارة. فقال الرضي: (كي) معناها التعليل والتشبيه إذا قلت: (أسلمت كي أدخل الجنّة)؛ معناه لأجل دخولها، وأنّ إسلامي سبب لدخولها) وقال الأخفش: إنّ (كي) حرف جرّ مطلقًا وانتصاب المضارع بعدها بإضمار ((أن)). **وذهب الجرجاني** مذهب الكوفيين وخالف الاخفش فقال: (وكونها ناصبة للمضارع مطلقًا مذهب الكوفيّين واختاره المصنّف) (الجرجاني، ٢٠٢٤: ٧٠٤) ، **ويبدو لنا جليا الخلاف الذي جرى بين الجرجاني والاخفش، وذهب الخليل** الى أنّها ليست بحرف جرّ ولا ناصب للمضارع عنده سوى أن وإنَّما ينصب المضارع بعدها بإضمار ((أن)). **ورأى البصريون** أنّها مشتركة بين عمل الجرّ والنصب (ابو بركات الانباري واخرون د-ت: ٣٥٨)، **واحتج الجرجاني كذلك** على الاخفش على ان (كي)

ليس حرف جر بل (أنّها تستعمل مع لام الجرّ متقدّمة نحو: ﴿ **لِكَيْلاَ تَأْسَوْا** ﴾(الحديد اية٢٣) ومتأخِّرة نحو قوله:

كي ليقضني رُقية ما وعدتني ..... ولو كان حرف جرّ لما

استعملت معها (اي مع اللام)

وقال الأخفش ايضا أنّها تستعمل مع (أن) ولو كانت حرف نصب لما استعملت معها، قال الشاعر:

فقال أكلّ الناس أصبحت مايحًا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا (ابن عقيل١٩٨٠ : ٦٨/٣) احتجّ الأخفش بأنّ ((**كي**)) إذا دخلت على ((ما)) الاستفهاميّة تسقط ألفها؛ نحو: ((كيمه))، وذلك من خواص حرف الجرّ نحو: ((ممّ و عمّ و لم)) **وردَّ الجرجاني** - رحمه الله- فقال: (والجواب أنّه محلّ النزاع فلا يصلح للحجّة) (الجرجاني ٢٠٢٤: ٧٠٥) ، ونرى ان الجرجاني – رحمه الله- جاء بادلة جلية وواضحة؛ فانتصر لمذهب الكوفيين ، وهو مما يدل على الجرجاني لايستبد برأيه وانما يميل مع الحق والدليل والواضح.

ج. خلافه مع المبرد:

المسألة الاولى (ذو):

قال ابن الحاجب: (اختصّت إضافتها إلى أسماء الأجناس نحو ذو مالٍ وذو خيل وذو علم لأنَّ وضعها لتكون وسيلة بين الأشياء وأسماء الأجناس بالوصفيّة فلا يتوسّط غيرهما، وأجاز المبرِّد إضافتها إلى المضمر(ابن الاثير ٢٠٠٠م: ٢٦/١) وتمسّك بقول الشاعر:

إنّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

(ابو العتاهية: ١٤٤)

وقال الآخر:

وأنّا لنرجو عاجلًا منك مثلما رجوناه قُدمًا من ذويك الأماثلُ

(الاحوص: ١٧٩)

فقال الجرجاني: وأُجيب عنه: بأنَّ ذلك شاذ خارج عن استعمال الفصحاء(الجرجاني، ٢٠٢٤: ٣٨١.٣٨٢) كما شذّ إفرادها في قوله:

فلا أعني بذلك أسفلتكم ولكنّي أُريد به الذوينا

(الكميت:١٠٩/٢)

المسألة الثانية : توابع المنادي المبني:

وخالف بها الخليل وأبو عمر وأبو العباس المبرد :

قال ابن الحاجب : (وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان ، والمعطوف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه ، وتنصب على محله ، مثل : يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمرو النصب ، وأبو العباس المبرد إن كان كالحسن فكالخليل ، وإلا فكأبي عمرو) (الجرجاني ٢٠٢٤: ١٩٤)، فصل ابن الحاجب التوابع الجاري فيها هذا الحكم ، وهي : التأكيد والصفة مطلقًا ،

وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه بخلاف البدل ، فأجاز فيها الرفع والنصب ، فالرفع حملًا على لفظه الظاهر أو المقدر لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب ، فيجوز أن يكون تابعه تابعًا لمحله ومحله منصوب على المفعولية نحو : يا تيم أجمعون وأجمعين في التأكيد ، وفي الصفة : (يا زيد العاقل والعاقل ، وفي عطف البيان : يا غلام بشر وبشرًا ، وفي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه : يـــا زيد والحارث والحارث ، واقتصر على الصفة ؛ لأنها أكثر وأشهر استعمالًا.(ابن السراج واخرون، د.ت.: ٣٦٩/٢) (١٠) **والخليل بن أحمد** في المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه يختار الرفع ؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون مبنيًا على الضمة أو ما يقوم مقامها وذلك على تقدير مباشرة حرف النداء له ، ولكن ما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعرابًا فصارت رفعًا ، **وأبو عمر بن العلاء** يختار النصب في المعطوف بحرف مع أنه يجوز الرفع ، فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلًا فله حكم التبعية ، وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب . **وأبو العباس المبرد** ، إن كان المعطوف المذكور كالحسن أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه ، فإنه يختار الرفع كالخليل وذلك لإمكان جعله منادى مستقلًا ، (المبرد١٩٧٩: ٢١٣/٢١٢)

أما إذا كان المعطوف ليس كالحسن في جواز نزع اللام مثل : (الصعق ، النجم) فإنه يختار النصب كأبي عمرو بن العلاء ، وذلك لامتناع جعله منادى مستقلًا **بهذا خالف ابن الحاجب الخليل وأبا عمرو وأبا العباس المبرد وجوز الرفع والنصب .**

د. خلافه مع المازني

المسألة الاولى : تقديم التمييز على عامله

قال ابن الحاجب : (والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافًا للمازني والمبرد) (الجرجاني ٢٠٢٤: ٣٠٥). منع ابن الحاجب تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا ، وذلك لأن التمييز في المعنى فاعلًا ، وبما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك التمييز فإنك إذا قلت : تصبب زيد عرقًا ، كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد ، فلما كان هو الفاعل في المعنى ، لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلًا لفظًا ، كما أن تقديم التمييز يخرجه عن حقيقته ، فكان في تقديمه إبطال أصله . إذ حقيقة التمييز (النكرة المفسرة للمبهم ، أي التمييز تفسير والتفسير لا يكون إلا لمفسر والمفسر لا بد أن يكون في المعنى مقدمًا على التفسير ، وإلا لم يكن تفسيرًا له . وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك فوجب تأخيره (ابن الحاجب ١٩٨٢: ٣٥٦-٣٥٨). وذهب أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد ، ومن وافقهما ، إلى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: **وما كان نفسًا بالفراق تطيب أتهجر سلمى بالفراق** حبيبها (المبرد١٩٩٥١: ٧٤/٤) الشاهد أنه نصب (نفسًا) على التمييز ، وقدمه على العامل فيه وهو الفعل (تطيب) ، وهو فعل متصرف ، جاز تقديم معموله عليه ، كما جاز تقديم الحال على العامل فيها ، نحو : (راكبًا جاء زيـــد)(المصدر نفسه : ٣٦/٣) ، هذا العامل تطيب وإن كان فعلًا متصرفًا إلا أن هذا المنصوب ، هو الفاعل في المعنـــى فـــلا يجوز تقديمه كما سبق ، أما تقديم الحال) راكبًا (وذلك لأن الفعل استوفى فاعله ، و (راكبًا) تنزل منزلة المفعول ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو (عمرًا ضرب زيد) لا التمييز (الانباري د-ت: ٢٦٠/٢-٢٦١).

بهذا ذهب ابن الحاجب مذهب أكثر البصريين ، فمنع جواز تقديم التمييز على عامه إذا كان الفعل متصرفًا ، مخالفًا بذلك المازني والمبرد من البصريين وبعض الكوفيين(الانباري، ٢٠٠٣: ٤٩٣/٢) الرواية الصحيحة وما كان نفسي بالفراق تطيب.

المألة الثانية : فعل التعجب

قال ابن الحاجب : (.. ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل ، وأجاز المازني الفصل بالظرف(الجرجاني ٢٠٢٤: ٨٣٢) . أما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فلا يجوز اتفاقًا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي فلا يجوز لقيته فما أحسن أمس زيد على أن يتعلق أمس بلقيت وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف نحو : ما أحسن قائمًا زيدًا ، لأنه نوع تصرف في علم التعجب وإن كان بين الفعل والفضلة ، وأما بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد ، وهو المختار عند ابن الحاجب ، وأجازه الفراء والجرمي وأبو علي والمازني نحو : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأحسن اليوم بزيد ، وأجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بـ (لولا) الامتناعية نحو : ما

أحسن لولا كلفة زيد أو يفصل بكان وحدها بين (ما) و (أفعل) وهي مزيدة ، وقال السيرافي : كان خبر (ما) وفيها ضميره وأحسن زيدًا خبر كان ، وفيه بعد لأن كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لابد أن يكون على أفعل . وفائدة الفصل بكان في نحو : ما كان أحسن زيدًا أنه كان في الماضي حسن واقع دائم إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم ، بل كان دائمًا قبله ، وشذا الفصل بأصبح وأمسى في قولهم ما أصبح أبردها والضمير للغداة ، وما أمســـي أدفأه والضمير للعشية ، ولا يتجاوز المسموع فيها ، ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافًا لابن كيسان.(ابن الحاجب١٩٨٢: ٣٠٩/٢)

ه. خلافه مع الزجاجي:

المسألة الاولى: المفعول له:

قال ابن الحاجب : (هو ما فعل لأجله فعل مذكور ، مثل : ضربته تأديبًا له، وقعدت عن الحرب جبنًا خلافًا للزجاج ، فإنه عنده مصدر)(الجرجاني ٢٠٢٤: ٢٥٣)

. المفعول له علة الإقدام على الفعل ، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقدرة ، وأن يكون فاعل الفعل المعلل مقارنًا له في الوجود ، فإن فقد أحدهما أظهرت اللام ، كقولك جئتك للسمن ، واللبن ، ولإكرامك الزائر ، وخرجت اليوم لمخاطبتك زيدًا أمس .(ابن الحاجب،١٩٨٠: ٢١٦/٢) وقيل أيضًا : (هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنًا أو تأخر عنه كما في جئتك اصلاحًا لحالك). (ابن الحاجب، ١٩٨٠: ١٩١/١) ذهب الزجاج إلى أن المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلًا وبيانًا له كما في ضربته تأديبًا ، فإن معناه أدبته بالضرب ، والتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبًا ، ويصح أن يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربًا ، في كون مضمون العامل هو المعمول ، ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن القعود ليس ببيان الجبن ، ولا يقال قعوده جبنًا إلا مجازًا ، وكذلك قولك : جئيتك اصلاحًا لحالك بالإعطاء أو النصح أو نحوه ، فإن المجئ ليس بيانًا للاصلاح بل بيانه الإعطاء أو النصح ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف ، وهو تكلف(المصدر نفسه: ١٩١/١ -١٩٢). وقال ابن الحاجب ردًا على الزجاج : معنى ضربته تأديبًا ضربته للتأديب اتفاقًا ، وللتأديب ليس بمفعولًا مطلقًا فكذا تأديبًا الذي بمعناه ليس مفعولًا مطلقًا وفي الرد نظر وذلك أن ضرب تأديب أيضًا يفيد معنى للتأديب مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقًا دون الثاني قد يقال الممنوع هو الاتفاق في المفهوم دون الاتفاق في مال المعنى المقصود منه ، ولا مانع في أن يتفق المختلفان في الإعراب في المعنى المقصود ، فمثلًا : جئت راكبًا ، وجئت وقت ركوبي أن معنى الأول حال والثاني مفعول فيه(المصدر نفسه: ١٩٢)، والمفعول له لا يكون إلا مصدرًا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه ، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر، نحو : فعلت ذاك حذار الشر ، وجئتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه انتصاب المصدرية بفعله الذي هو مشتق منه (مخافة) ، وجئتك ليس مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب . وإن هذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ، ومن ذلك قول حاتم: **واغفر عوراء الكريم إدخاره وأصفح عن شتم اللئيم تكرما (الجرجاني، ٢٠٢٤: ٢٥٧)** على نصب الإدخار والتكرم على المفعول له والتقدير: لإدخاره ولتكرمه ، وهما ادخاره وتكرمًا مصدر في موضع حال . إن المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كما في البيت السابق . ولا يصلح أن يكون حالًا ، كما لا يجوز أن يقوم هذا المصدر مقام ما لم يسم فاعله.(الانصاري، د- ت: ٣٣) وجب أن يكون ما بعدهما خبرًا عنهما(ابن الحاجب، ١٩٨٠: ٣٠٣-٣٠٤). قال الزجاج : (منذ تخفض ما بعدها جعلى كل حال ، في الزمان بمنزلة (من) وفي سائر الأسماء ، نقول : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ خمسة أيام ، ومنذ اليوم ، ومنذ العام ، ومنذ عامنا ، أي تخفض ما مضى وما لم يمض وما أنت فيه). وأما (مذ) فترفع ما مضى وتخفض ما أنت فيه ، كقولك : ما رأيته مذ يومان ، ومذ شهران ، ومذ عامان ، ومذ عشرة أيام ، فترفع ذلك لأنه ماض بالإبتداء ، وخبره مذ ، والتقدير بيني وبين لقائه يومان . ونقول فيما أنــت فيــه بالخفض ما رأيته من يومنا ، ومذ عامنا ، فتخفضه لأنك فيه. وهي إذا رفعت ما بعدها اسم ، وإذا خفضت ما بعدها حرف بمنزلة (من) في المعنى والعمل (الزجاجي، ١٩٨٥: ١٣٩-١٤٠) ومذ ومنذ للزمان للإبتداء في الماضي ، والظرفية في الحاضر فإذا قلت : ما رأيته مذ أمس ، فمعناه الابتداء ، أي أول المدة التي انتفت فيها الرؤية أمس ، فهي بمعنى (من) في الابتداء باعتبار غير الظرف ، وإذا قلت ما رأيته من هذا العام ، هذا العام معناه الظرفية أي انتفاء الرؤية في جميع هذه المدة ، كأنك قلت : ما رأيته في هذه المدة ، ولذلك قدرت في الثانية بـ (في) إلا أنها إذا قدرت بمن عند من لا يجوز عنده إدخال (من) على الظروف كان تقديرًا للبيان على تحقيق معنى الابتداء لا على صحة دخولها عليه(ابن الحاجب، ١٩٨٦: ٢١) بهذا خالف ابن الحاجب الزجاج وذهب مذهب البصريين في أن (مذ ، ومنذ) مبتدأن ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما.(الزبيدي، ١٩٨٧: ١٤٦)

الخاتمة

الحمد لله أولًا وأخيرًا والصلاة والسلام على إمام المرسلين محمد صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين. وقد توصلنا الى نتائج البحث ومنها:

١- المباحث العربية يبدو أفضل كتاب في النحو اكتسب شهرة واسعة عند النحاة المعاصرين للجرجاني والمتأخرين عنه.
٢- امتاز منهج الجرجاني في كتابه المباحث العربية بالتجديد وبأنه منهج محكم التطبيق، وأبرز معالمه .إنه منهج واضح الملامح محكم عمله بدقة ، يعتمد على كثرة الأمثلة في بيان القاعدة النحوية ، ويبتعد عن الحشو، ويتجنب سرد الخلافات النحوية.
٣- لم يستشهد ركن الدين الجرجاني بشواذ القراءات.
٤- امتازت عبارات الجرجاني وتعريفاته بالوضوح وإن خلت بعضها الغموض وعدم الوضوح.
٥- تحاشى الجرجاني التعليل ولم يذهب إليه إلا عند الضرورة.
٦- مصطلحات الجرجاني هي مصطلحات البصريين غالبًا.
٧- استند الجرجاني الى المنهج الذي اتبعه استنادًا محكمًا في جوانبه كافة.
٨- اعترض على شيوخ المدرسة البصرية ، كما اعترض على شيوخ المدرسة الكوفية.
٩- اعتمد بعض المصطلحات البصرية و كذلك بعض المصطلحات الكوفية ، ورد بعض آراء البصريين كما رد بعض آراء الكوفيين.
١٠- لم يستعمل الألفاظ التي يستعملها المتعصبون للمدرستين مثل قولهم:
هذا ما ذهب إليه أصحابنا البصريون أو الكوفيون ، أو هذا ضعيف عند أصحابنا
تفرد ببعض الآراء التي خالف فيها النحاة.
١١- لم يتعصب الجرجاني للمذهب البصري أو الكوفي على الرغم من ميوله البصرية الواضحة: فصله النحو عن الصرف إبرازه للرأي الذي يقتنع به دون مراعاة لأحد النحاة.
١٢- تفرد بآراء لم يسبق إليها .

قائمة المصادر

القران الكريم

- ابن الحاجب جمال الدين (د. ت). شرح الكافية في النحو: بيروت- لبنان ، دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب جمال الدين (د. ت). شرح الكافية في النحو: بيروت- لبنان ، دار الكتب العلمية.
- ابن السراج، محمد (١٤٠هـ = ١٩٨٧م) الأصول في النحو، بيروت_لبنان: الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة
- ابن عقيل، عبد الله ،(١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. القاهرة -مصر:الطبعة الثالثة عشرة ، مطبعة السعادة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) شرح الكافية الشافية: الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث
- ابن هشام، الأنصاري (د – ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: بيروت ، لبنان، دار الفكر.
- الاستراباذي، ١٩٩٦م، شرح الكافية للرضي تحقيق: يوسف عمر، الطبعة الثانية منشورات جامعة بني غازي.
- الانباري، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي - دمشق.
- البغدادي. ابن عمر. دون تاريخ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. بيروت: دار صادر الطبعة الأولى.
- الجرجاني، ركن الدين(٢٠١٩م) الابحاث في تقويم الاحداث: كربلاء- العراق: مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة.
- الحديثي، خديجة(١٩٧٥م)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، بغداد- العراق: ، منشورات وزارة الإعلام.
- الحلواني، محمد، (١٩٧٩م).أصول النحو العربي، سوريا- حلب: الطبعة الأولى ، مطبعة الشرق.
- الزمخشري ابن بعيش، دون تاريخ .شرح المفصل . مصر . الطبعة الأولى .المنيرية
- السعران، محمود(١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)،علم اللغة، القاهرة - مصر دار الفكر العربي .
- سيبويه، أبو بشر، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، الكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي.

- الشاوي، يحيى ،(١٤١١هـ = ١٩٩٠م) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ط١ الرمادي- العراق: دار الرمادي.
- ضيف، شوقي، (١٩٦٨م)المدارس النحوية، مصر، دار المعارف.
- المبرد لأبي العباس محمد بن يزيد، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م: الكامل في التاريخ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة.
- المكارم، ابو علي (١٣٩٢-١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م).أصول التفكير النحوي: ليبيا، منشورات الجامعة الليبية .